

Distr.: General
14 March 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

عطفًا على رسالتي الأخيرة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ (A/ES-10/768-S/2018/180) فيما يتعلق بالانتهاكات والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا بد لي من أن أوجه انتباهكم إلى استمرار ارتفاع حدة التوترات من جراء تمادي الحكومة اليمينية في إسرائيل في اتخاذ قرارات وتدابير قمعية واستفزازية وغير قانونية.

فالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وحصار قطاع غزة وقصفه بالقنابل، وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، واعتقال واحتجاز المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والمداهمات العسكرية العنيفة على القرى والبلدات والمدن الفلسطينية وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، التي تؤدي إلى وفاة وإصابة المدنيين الفلسطينيين، تتواصل بلا هوادة، مما يسبب المزيد من عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع على أرض الواقع.

وإن استمرار هذه الأعمال يوضح بشكل صارخ مدى استقواء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتطورات الأخيرة، كما يوضح استمرار الافتقار إلى المساءلة. فقد تخلت الحكومة الإسرائيلية، على مرأى ومسمع من العالم، عن كل الضوابط وتبذل كل ما في وسعها لؤاؤ الحل القائم على وجود دولتين، ولتفويت أية فرصة للسلام العادل، وذلك في ازدياد مطلق للقانون ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإنها مستمرة في السير على هذا المسار المتهور والمتشدد في ازدياد سافر لإرادة المجتمع الدولي، على النحو المبين في تلك القرارات ذات الصلة وفي العديد من البيانات التي أدلى بها في المناقشات الماضية والحديثة التي جرت في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية.



وبينما يستحيل تسجيل كل الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون ضد الشعب الفلسطيني، فإن السجل المبيّن أدناه يبرز بعضاً من الجرائم الإسرائيلية التي لا حصر لها التي ارتكبت في الفترة التي انقضت منذ رسالتنا السابقة المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ (A/ES-10/767-S/2018/113)، وجميعها يجسّد السياسات الرامية إلى تجريد السكان المدنيين الفلسطينيين من إنسانيتهم وحرمانهم من حقوقهم، وترويعهم جيلاً بعد جيل تحت وطأة هذا الاحتلال غير القانوني.

الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية بصورة منتظمة استخدام القوة المميتة والعشوائية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، مما يتسبب في وقوع وفيات وإصابات متعددة ولا مبرر لها في صفوف المدنيين الأبرياء، في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من أن نسلط الضوء على تفاقم تعرض الأطفال الفلسطينيين للخطر، لأنهم لا يزالون يتحملون وطأة هذا العنف المتزايد ووطأة نظام الاحتلال القمعي، الذي ما فتئ يدمر حتى المزيد من الأسر الفلسطينية. وفيما يلي بعض الخسائر البشرية التي أوقعتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الآونة الأخيرة :

في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، أطلقت قوات الاحتلال النار على فتى فلسطيني، هو إسماعيل صالح أبو رياله (١٨ سنة)، فأردته قتيلاً، واحتجزت صيادتين اثنتين أخريين عندما كانا يبحران قبالة الساحل في شمال قطاع غزة.

وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، توفي رجل فلسطيني أثناء احتجازه لدى السلطات الإسرائيلية وذلك بعد فترة وجيزة من إلقاء قوات الاحتلال القبض عليه قبل الفجر في منزله في أريحا. وكشفت تسجيلات فيديو صوراً بشعة تُظهر تعرض ياسين عمر السرايخ (٣٣ سنة)، مراراً وتكراراً، للضرب والركل والضرب بسلاح جندي إسرائيلي. وقد أصدرت جمعية "نادي الأسير الفلسطيني" بيانا أعلنت فيه أن ياسين عمر السرايخ (٣٣ سنة) قد توفي بعد معاناته من تشنجات إثر تعرضه لكميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع بعد أن أطلقت قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع بشكل مكثف في المنطقة خلال المداهمة.

وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، أدّت الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة إلى قتل شابّين فلسطينيين هما بسّام محمد صَبّاح (١٧ سنة) وعبد الله أيمن أبو شيخة (١٧ سنة)، وكلاهما من حي السلام، كما أدّت إلى إصابة اثنتين أخريين من الفلسطينيين بجروح.

وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، أفادت التقارير بأن شاباً فلسطينياً تعرض للضرب المبرّح على يد مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين عندما أغاروا على حرم المسجد الأقصى في المدينة القديمة بالقدس الشرقية المحتلة.

الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة والحالة الإنسانية الخطيرة السائدة فيه

في قطاع غزة، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تطبيق سياستها وتدابيرها بفرض العقاب الجماعي الشديد على السكان المدنيين المحتجزين هناك والراحين تحت وطأة الحصار غير القانوني واللاأخلاقي الذي فرضته على القطاع منذ أكثر من عقد من الزمن. وهناك مليونان من المدنيين - بمن فيهم الأطفال والنساء والرجال وكبار السن والمرضى - واقعون في شرك هذا الوضع اللاإنساني، ويعانون من أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية وخيمة متعمدة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال التي تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة في غزة.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال بشكل روتيني القيام بعمليات عدوانية عسكرية على قطاع غزة. وفي الآونة الأخيرة، شملت تلك العمليات شن عدة ضربات جوية على القطاع، أسفرت عن مقتل ٥ فلسطينيين، من بينهم طفلان، وإصابة ٦٥ آخرين بجروح.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً استهداف الصيادين الفلسطينيين بإطلاق النار عليهم من زوارق البحرية الإسرائيلية، مما يعرض حياتهم للخطر، كما يدل على ذلك مرة أخرى قتل إسماعيل صالح أبو رياله في ٢٦ شباط/فبراير، ويضعهم في حالة خوف دائم، ويدمر سبل كسب الرزق للأسر التي تعتمد على صيد الأسماك التجاري للبقاء على قيد الحياة.

الأنشطة الاستيطانية

ما فتئت إسرائيل تنفذ بنفس القدر وبشكل حثيث ممارساتها الاستعمارية غير القانونية، حيث تستمر بلا هوادة في بناء المستوطنات والجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وما حولها. ومع قيام السلطة القائمة بالاحتلال ببناء وتوسيع المزيد من المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة) وازدراءً سافراً للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ فضلاً عن أنه يشكل أيضاً جرائم حرب بحسب التعريف الوارد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنها تواصل أيضاً ممارستها غير القانونية والقمعية والعقابية المتمثلة في عمليات هدم البيوت، مما يترك أسراً فلسطينية لا تحصى بلا مأوى وفي وضع يائس.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، أقرت لجنة تدعى "اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريعات" مشروع قانون يقضي بمنع الفلسطينيين من الطعن بشكل مباشر أمام ما يسمى بالمحكمة العليا الإسرائيلية، ولا سيما فيما يتعلق ببناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة.

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتجريف أراضي في القرى الفلسطينية المحيطة بجنين والخليل، لتمهيد السبيل أمام بناء قسم من جدار الضم الإسرائيلي حول مستوطنة "شيكيد" الإسرائيلية غير القانونية، الأمر الذي سيترك في الواقع المدنيين الفلسطينيين المقيمين في المدن الواقعة في منطقة جنين دون أي طريق تُؤمن الاتصال بينهم وبين أراضيهم من الجانب الشمالي من القرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع الجدار الإسرائيلي في المنطقة سيؤدي إلى مصادرة أكثر من ١ ٠٠٠ دونم (٢٤٧ هكتاراً) من الأراضي المملوكة للفلسطينيين من البلدات الواقعة في منطقة جنين مثل بلدتي يعبد ونزلة الشيخ زيد.

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨، هدمت قوات الاحتلال منزلاً فلسطينياً، وهيكلًا زراعياً وهيكلًا تجارياً في حيي شوفاط وبيت حنينا في القدس الشرقية المحتلة.

وفي الخليل، قامت الجرافات الإسرائيلية بتجريف ستة دونمات (١,٥ هكتار) من الأراضي الزراعية في قرية البقعة شرق الخليل، وتقع تلك الأراضي بالقرب من الطريق المؤدية إلى المستوطنة الإسرائيلية غير القانونية "كريات أربع" التي تقطنها مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين المتعصبين والمتطرفين الذين يواصلون إرهاب السكان المدنيين الفلسطينيين في المنطقة.

وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزلين فلسطينيين في مدينة الخليل بذريعة البناء غير المرخص.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً بشكل روتيني وقاسٍ هدم المدارس الممولة دولياً وغيرها من المشاريع الإنسانية. وتُخلّف هذه الانتهاكات الإسرائيلية أثراً مدمراً هائلاً في المجتمعات الفلسطينية المحلية وفي الحالة على الأرض، على نحو ما يتجلى في تدهور الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية واشتداد مشاعر الغضب والإحباط لدى السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال لأكثر من نصف قرن.

وفي هذا الصدد، يجب أن نذكر بأن التشريد القسري أو نقل المدنيين من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وتدمير الممتلكات المدنية وأعمال العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها تشكل جميعها خروقات لاتفاقية جنيف الرابعة. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع هذه الجرائم، من دون استثناء.

السجناء والمحتجزون

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، القيام بمهاجمات عنيفة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بهدف الاعتقال والاحتجاز. ويتعرض المدنيون الفلسطينيون يومياً للاحتجاز، وتستهدف قوات الاحتلال الرجال والفتيان على وجه الخصوص، وتمارس بشكل روتيني ضروباً من الاعتداء والإذلال والإيذاء الشديد، بما في ذلك التعذيب، في حق المدنيين الفلسطينيين المحتجزين أو المعتقلين تعسفاً.

ومنذ ١٢ شباط/فبراير وحده، قامت قوات الاحتلال بسجن أو احتجاز ٣٧٧ فلسطينياً. وندعو إلى إنهاء هذه الممارسة غير القانونية، وندعو إسرائيل إلى الإفراج عن السجناء الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بنحو ٧ ٠٠٠ سجين والإفراج بشكل خاص عن السجناء الأطفال الذين يزيد عددهم عن ٣٠٠ طفل، الذين ما زالت تحتجزهم في السجون وفي مراكز الاحتجاز التابعة لها في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة.

وتُخلّف الانتهاكات الإسرائيلية المذكورة أعلاه - والآلاف المؤلفة من الانتهاكات والجرائم الأخرى التي ترتكب يومياً بحق الشعب الفلسطيني الرازح تحت هذا الاحتلال غير القانوني - أثراً مدمراً هائلاً، كما يتجلى في ارتفاع حدة التوتر، وتدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية، واشتداد مشاعر الغضب والإحباط لدى السكان. ويعيش المدنيون الفلسطينيون العزل في دولة فلسطين المحتلة في خوف دائم نظراً لأن الأمل في إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي انقضى عليه نصف قرن من الزمن والأمل في التوصل إلى تسوية سلمية سريعة آخذان في التضاؤل.

ويجب علينا إذن أن نكرر اليوم مناشدتنا للمجتمع الدولي لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، كمسألة عاجلة، ووفقاً للقانون الدولي الإنساني. كما نواصل دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى التصرف وفقاً لالتزاماتهما وتعهداتهما القانونية بوضع حد لكل السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب أن تخضع إسرائيل للمسائلة الكاملة وفقاً للقانون الدولي ومبادئ العدالة عن جميع انتهاكاتهما وعن استمرارها في عرقلة

السلام، وإلا فإنها لن تغير أبداً مسارها، وستستمر في التصرف بصفاقة دون خشية من العقاب وستواصل الازدراء السافر الذي تبديه بكل غطرسة.

ويجب على مجلس الأمن، على وجه الخصوص، أن يقوم على الفور بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن ينفذ قراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من أجل التخفيف من المشاق التي يواجهها الشعب الفلسطيني وإنقاذ فرص تحقيق حل عادل وسلمي في الواقع من شأنه أن يضع أخيراً حداً لهذا الظلم وأن يتيح للشعب الفلسطيني العيش أخيراً في حرية وكرامة في دولته المستقلة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، جنباً إلى جنب مع جميع جيرانه.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٢٥ رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ (A/ES-10/768-S/2018/180)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة